

Distr.: General
24 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

١٣-٤ شباط/فبراير ٢٠١٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية

العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في

التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من اتحاد المؤسسات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.5/2014/L.2



الرجاء إعادة استعمال الورق



البيان

يُعد اتحاد المؤسسات مؤسسة مجتمعية رائدة مقرها في جاليسكو، المكسيك. ونحن نشجع التحالفات بين المستثمرين الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني لكي نفيد مجتمعنا ونُمكن الأعضاء الأكثر تعرّضاً في مجتمعنا. فخلال أكثر من ١٥ عاماً من العمليات، شهدت هذه المؤسسة تغيرات هامة في الكثير من منظمات المجتمع المدني. وعن طريق الرصد العلمي لمشاريعها وتنفيذ نظم متقدمة للمساءلة، نقيس الأثر الذي حققته هذه المنظمات في المجتمع. ونحن نوفر نظاماً لتعزيز المؤسسي تؤدي إلى التحسن المستمر، والتكيف، والخدمات الأفضل، والفاعلية الأكبر، وأثراً اجتماعياً أوسع، واستدامة مالية وبيئية، وبذل جهود واضحة وملموسة ومستتيرة في مجال الدعوة. وتعد هذه المؤسسة منظمة غير حكومية معتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وكذلك منظمات دولية ووطنية أخرى.

ونحن نرحب بالذكرى العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والتي تصاف انعقاد الدورة العادية الثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية تحت عنوان "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر".

ونحن نشيد بجهود هذه اللجنة من أجل تحويل التنمية الاجتماعية وإعادة تشكيلها وتطويرها لتناسب البيئات المتغيرة. وتنطوي هذه التغيرات على تحد، وتتعلق بأمور تتطلب اهتماماً فورياً مثل عدم التكافؤ، والعولمة، والنظام الاقتصادي غير المستدام، وتغيّر المناخ وآثاره، وأسعار النفط والأغذية، والأمن الغذائي، وعدم الحصول على الموارد المائية، وانتشار الأمراض المعدية، والتدهور البيئي، والهجرة والنمو الحضري، واتساع نطاق البطالة العالمية.

ونحن نعترف بأن ثلاثة على الأقل من الأهداف والغايات الرئيسية التي أدرجت ضمن الالتزامات العشرة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية (القضاء على الفقر، ودعم العمالة الكاملة، وتشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها) لا تزال تمثل تحدياً رئيسياً بالنسبة للمجتمع الدولي.

وتنظر هذه المؤسسة إلى التنمية على أنها عملية غير خطية وشاملة ومستقلة يتم عن طريقها الاعتراف بأرصدة الأفراد ومجتمعاتهم، وتحديد الاحتياجات، وإيجاد الحلول. وينبغي أن تتسق هذه الحلول مع السياق المحلي والثقافة المحلية، وتقوم على أسس بيئية، وتكون مستدامة، ووفقاً لحقوق الإنسان الدولية من أجل تحسين نوعية حياة الشعوب بصورة جوهرية في جو من الرفاه.

ويستند الرفاه إلى نموذج إنمائي محدد من الناحية الثقافية، وينبغي أن يضع في اعتباره الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية والعرقية والبيئية المحيطة بمجتمع ما. كما يتناول هذا النموذج التنمية باعتبارها بُعداً شخصياً وعالمياً تعتبر فيه العلاقة مع البيئة الطبيعية حيوية بالنسبة للاستدامة الطويلة الأجل لأي حل، ويتضمن استخداماً رشيداً للموارد، بما في ذلك استخدام الوقت والتكنولوجيا. وتتطلب التنمية بناء القدرات، وكذلك تهيئة الظروف التي ترضى أكبر قدرات كل فرد، مع مراعاة الحالة الخاصة لكل فرد والبيئة الاجتماعية.

وبينما أُحرز قدر كبير من التقدم في تخفيض الفقر المدقع، فإننا نعترف بالحاجة إلى معايير ومؤشرات للدليل العالمي الذي يتناول هذه المسألة. فقد كان هناك قدر كبير من التخلّف لأكثر من أربعة عقود في هذا المجال، مما تسبب في حالة من الجمود ومزيد من الافتقار إلى التزام حقيقي تجاه مؤشرات جديدة تتجاوز القياس الخاص بمبلغ ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة يومياً.

ونحن نسلم بأن التنمية يجب اعتبارها مفهوماً متكاملًا يتجاوز الأبعاد الاقتصادية. ولكي نفعل ذلك، علينا أن نعترف بأن لدى القطاع الخاص القدرة والمسؤولية للقيام بدور أكبر وأكثر التزاماً في مجال التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون الدول بمثابة الأطراف الرئيسية المسؤولة عن تأكيد واجبات ومسؤوليات القطاع الخاص في مجال التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بالعمالة الكاملة.

ونحن نطالب بتشجيع المزيد من التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي أن يشمل هذا أيضاً عدم التكافؤ، وأن يتصدى له بطريقة ملموسة، خاصة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن نعترف أيضاً بأنه لتحقيق أهداف وغايات هذه العملية بصورة كاملة، ينبغي إدراج جميع العناصر الاجتماعية والاقتصادية ضمن منظور شامل. ويتيح هذا التكامل فرصة غير مسبقة لإنهاء عدم التكافؤ، وبذلك يضمن مستقبلاً شاملاً ومتكاملاً للجميع.

ولا بد من التغلب على عدم التكافؤ العالمي، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل مثل المكسيك، حيث يوجد أكبر تركيز لعدم التكافؤ، ويصل الفقر إلى مستويات أعلى. وهناك حاجة ماسة إلى إعادة تشكيل الطرق المستخدمة لتصنيف الدول باعتبارها مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، نظراً لأن الطرق الحالية لا تعبّر تعبيراً شاملاً عن الحقائق الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد. ومن الأهمية بمكان تعديل طرق التصنيف لإيجاد عملية أكثر شمولاً تصور جميع الحقائق الاجتماعية.

ونحن نرحب بجهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع والمعني بأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بتكامل الغايات والأهداف التي تتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى. ونعتقد أن التحدي الأكبر لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولعمل لجنة التنمية الاجتماعية سيتمثل في ضمان دعم الدول الأعضاء لتنفيذ سياسات ملائمة ووضع استراتيجيات للتنمية الاجتماعية.

ونحن نطالب بتكامل الجهود الدولية والوطنية والمحلية من أجل مستقبل اجتماعي عام ومتربط ومستدام بيئياً. ومن الضروري إدراج جميع العناصر الفاعلة في الحوارات، وتنفيذ وتقييم خطط التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال أهداف وطنية ومحلية، وكذلك معايير محددة وملموسة. ويجب ألا تخضع الاتفاقات بشأن الأهداف الجديدة لتقدير الدول أو إرادتها السياسية، لأن هذا يمكن أن يفسد الإنجاز الناجح لهذه الأهداف. ويجب أن يظل العمل الذي أُنجز بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عملية مفتوحة وديمقراطية.

ونحن نطالب جميع العناصر الفاعلة الاجتماعية بزيادة جهود التوعية الخاصة باعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على جميع المستويات، وخاصة على المستوى المحلي. ونحن نؤكد على الحاجة إلى عملية واضحة وشاملة وتشاركية ودائمة في إطار الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني للقيام بدور رئيسي في آليات متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونحن نقدر جهود الأمم المتحدة لإدراج منظمات المجتمع المدني في العامين الأخيرين، وخاصة عن طريق عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ونعتقد أن دور الفريق العامل، إلى جانب دور العناصر الفاعلة الاجتماعية الأخرى يمكن أن يعزز نطاق نتائج عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، خاصة فيما بين تلك الجماعات المهمشة مثل الشباب، والأطفال، والشعوب الأصلية.

ونحن نشدد على أن تكون بين أولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بذل الجهود من أجل توفير معلومات مجانية وعامة لجميع مواطني العالم. وينبغي أن تكون النساء والشباب العناصر الفاعلة الرئيسية في هذه العملية. ونحن نعترف بالدور الرئيسي الذي تقوم به المرأة والشباب في عملية التنمية على جميع المستويات، وكذلك فيما يتعلق بالكثير من أشكال العنف والتمييز التي يواجهونها. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان ضرورة نشر نتائج جهود التنمية العالمية عن طريق جميع الوسائل الممكنة.

ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل يداً بيد مع الأمم المتحدة لإيجاد عالم أكثر عدالة واستدامة. وعلاوة على ذلك، فإننا نطالب لجنة التنمية الاجتماعية بتقديم الدعم للدول من أجل الوفاء بتعهداتها والتزاماتها، وكذلك لتوسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني.